Document: EB 2018/123/R.9
Agenda: 5(a)(ii)
Date: 11 April 2018
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

تقرير رئيس الصندوق

بشأن قرض ومنحة مقترح تقديمهما إلى جمهورية أوغندا من أجل المشروع الوطني لنخيل الزيت

أدخلت التغييرات المظللة باللون الأصفر بعد الاجتماع التقني الذي عقد بتاريخ 13 مارس/ آذار لتعكس المناقشات مع الدول الأعضاء

وستشمل ضميمة، سيتم اصدارها قريبا، معلومات اضافية عن الاجراءات التي طالبت بها الدول الأعضاء

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Alessandro Marini
مدير البرنامج القطري
شعبة أفريقيا الغربية والوسطى
رقم الهاتف: 202 320 312 256+
البريد الإلكتروني:a.marini@ifad.org

نشر الوثائق:

Alessandra Zusi Bergés
كبيرة موظفي وحدة شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2092 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة الثالثة والعشرون بعد المائة
روما، 16-17 أبريل/نيسان 2018

للموافقة

المحتويات

خريطة عمليات الصندوق في أوغندا **iii**

موجز التمويل **v**

توصية بالموافقة **6**

أولا – السياق الاستراتيجي والأساس المنطقي **6**

ثانيا – وصف البرنامج **9**

ألف– منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة 9

باء– الهدف الإنمائي للبرنامج 9

جيم– المكونات/النتائج 9

ثالثا – تنفيذ البرنامج **12**

باء– الإطار التنظيمي 13

دال– الإدارة المالية والتوريد والتسيير 14

هاء – الإشراف 14

رابعا– تكاليف البرنامج وتمويله وفوائده **15**

ألف– تكاليف البرنامج 15

باء– تمويل البرنامج 15

جيم– تحليل موجز للفوائد والجوانب الاقتصادية 16

دال– الاستدامة 17

هاء– تحديد المخاطر وتخفيف أثرها 17

خامسا – الاعتبارات المؤسسية **18**

ألف– الامتثال لسياسات الصندوق 18

باء– المواءمة والتنسيق 20

جيم– الابتكارات وتوسيع النطاق 20

دال– الانخراط السياساتي 20

سادسا – الوثائق القانونية والسند القانوني **21**

سابعا – التوصية **21**

الذيول

الذيل الأول – اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها
الذيل الثاني – الإطار المنطقي

خرائط عمليات الصندوق في أوغندا

أوغندا

المشروع الوطني لزيت النخيل

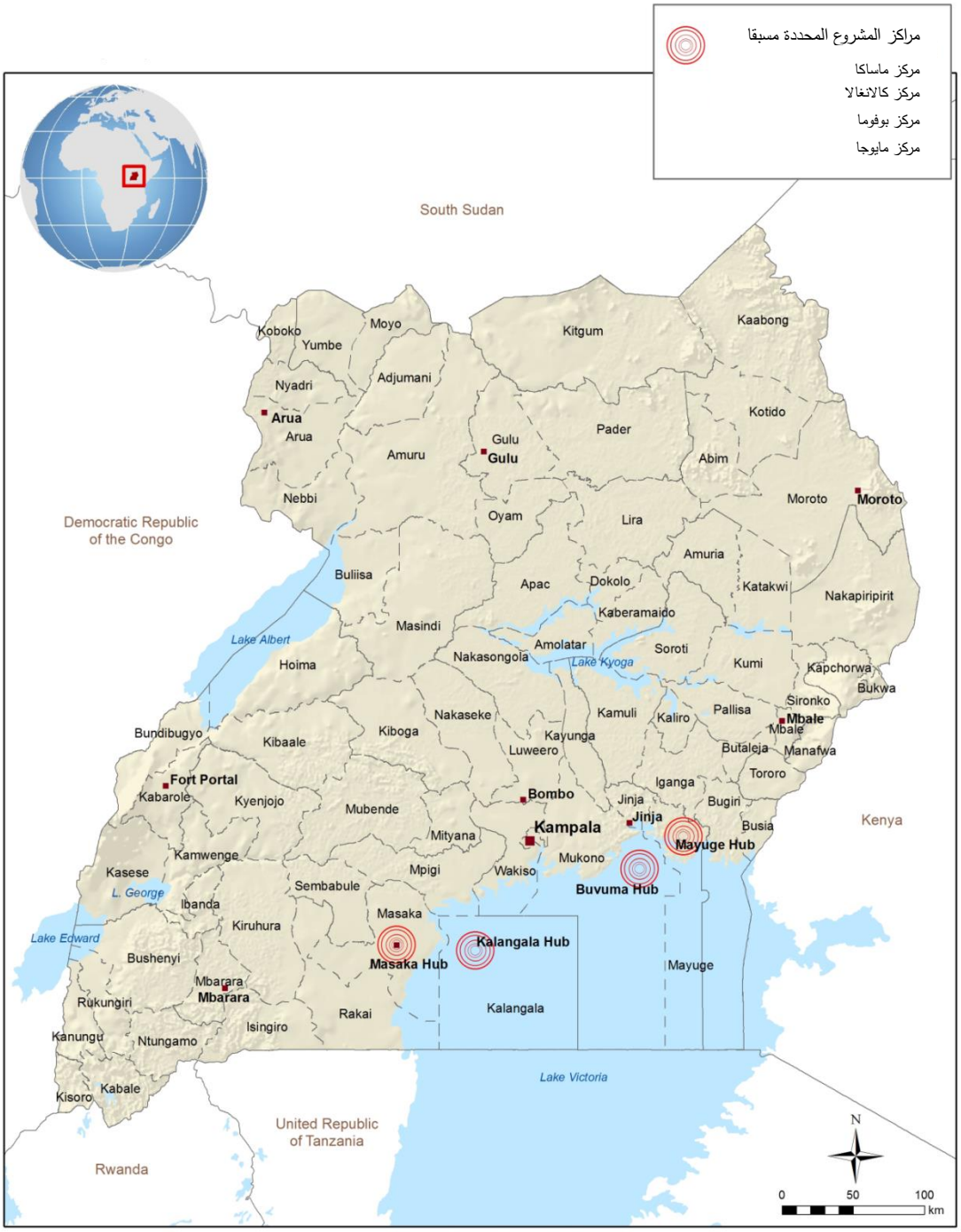

إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية 28-06-2017

أوغندا

العمليات الجارية التي يمولها الصندوق

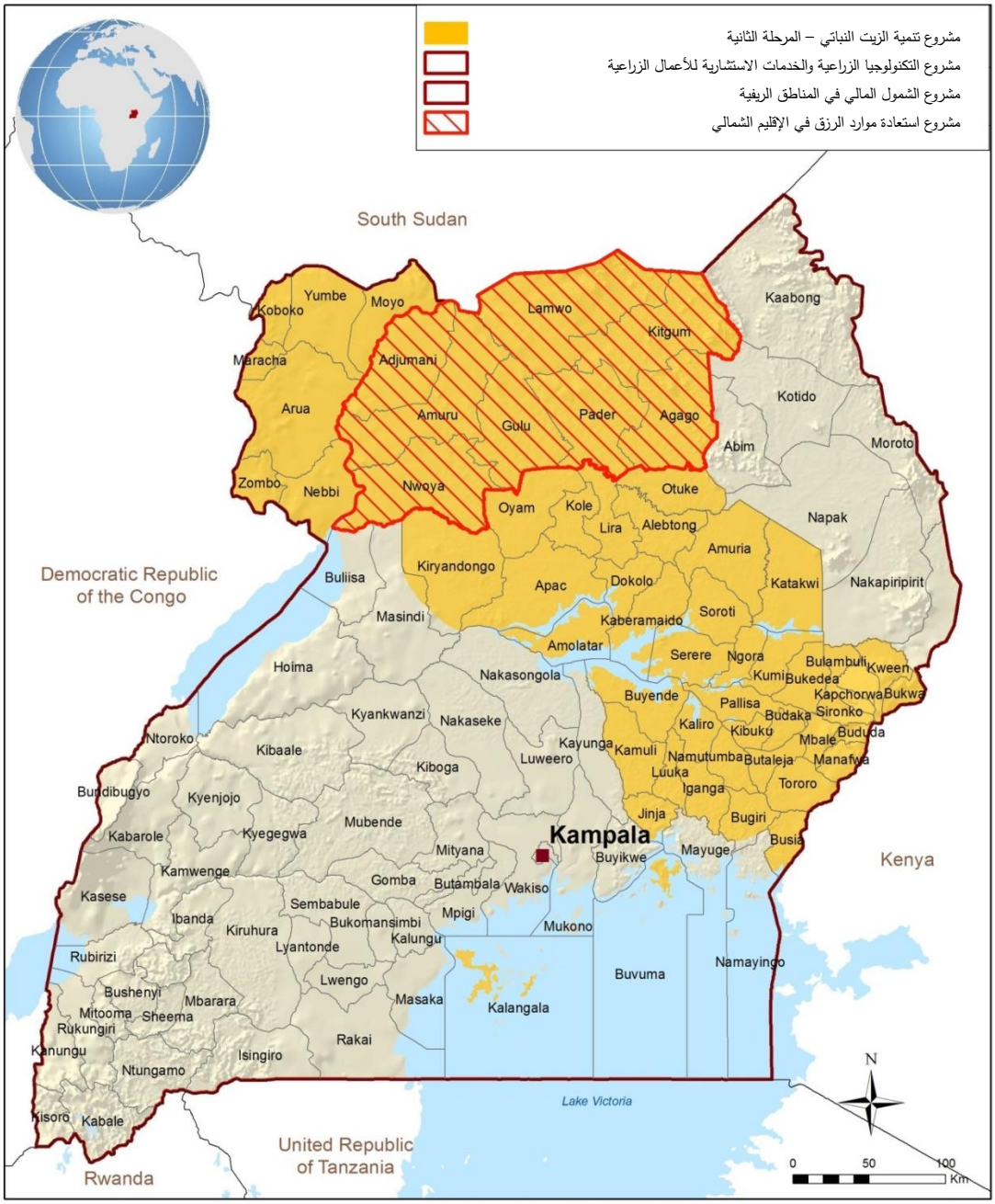

إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية 27-10-2016

جمهورية أوغندا

المشروع الوطني لنخيل الزيت

موجز التمويل

المؤسسة المُبادِرة:	الصندوق
المقترض:	حكومة جمهورية أوغندا
الوكالة المنفذة:	وزارة الزراعة والصناعة الحيوانية ومصايد الأسماك
التكلفة الكلية للبرنامج:	210.4 مليون دولار أمريكي
قيمة قرض الصندوق:	75.82 مليون دولار أمريكي
قيمة المنحة التي يقدمها الصندوق:	1.21 مليون دولار أمريكي
شروط قرض الصندوق:	مدة القرض 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها 10 سنوات، ويتحمل رسم خدمة سنوي يعادل ثلاثة أرباع من الواحد في المائة (0.75 في المائة)
الجهات المشاركة في التمويل:	القطاع الخاص (جهات متنوعة)
قيمة التمويل المشترك:	القطاع الخاص: 90.6 مليون دولار أمريكي
شروط التمويل المشترك:	استثمار مباشر
مساهمة المقترض:	25.6 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	17.2 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق
المؤسسة المتعاونة:	يخضع لإشراف الصندوق المباشر

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الخاصة بالتمويل المقترح تقديمه إلى جمهورية أوغندا من أجل المشروع الوطني لنخيل الزيت على النحو الوارد في الفقرة 55.

قرض ومنحة مقترح تقديمهما إلى جمهورية أوغندا من أجل المشروع الوطني لنخيل الزيت

أولا – السياق الاستراتيجي والأساس المنطقي

ألف – التنمية القُطْرية والريفية وسياق الفقر

1- **التنمية الاقتصادية والريفية:** اتسمت التجربة الإنمائية لأوغندا على مدار العقدين الماضيين بنمو مرتفع ومستمر. وأتاح ذلك تحقيق مكاسب اقتصادية واجتماعية كبيرة. وكانت أوغندا من بين بلدان إفريقيا جنوب الصحراء الأسرع في تخفيض نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار أمريكي في اليوم – من 53 في المائة في عام 2006 إلى 35 في المائة في عام 2013.

2- **الفقر:** احتلت أوغندا المرتبة 163 على مؤشر التنمية البشرية من بين 188 بلدا في عام 2015. ويعيش حوالي 20 في المائة من السكان دون خط الفقر الوطني، بينما يمارس 43 في المائة من السكان أنشطة اقتصادية ولكنهم عرضة للخطر. ويعيش 77 في المائة من السكان في المناطق الريفية التي ترتفع فيها معدلات الفقر ويتركز فيها معظم الفقراء.

3- **التمايز بين الجنسين:** احتلت أوغندا المرتبة 121 على مؤشر انعدام المساواة بين الجنسين من بين 159 بلدا في عام 2015. وتشتغل أربع من كل خمس نساء في أوغندا بالزراعة، وهن أكثر اعتمادا عموما على العمل لحسابهن الخاص بالمزارع مقارنة بالرجال بسبب عدم كفاية مهاراتهن، والتمييز ضدهن في أسواق العمل الرسمية، وصعوبة الجمع بين العمل والمسؤوليات الأسرية.

4- **الشباب:** يعد سكان أوغندا من أصغر السكان سنا، فأكثر من 78 في المائة من السكان تقل أعمارهم عن 30 عاما، كما تشهد البلاد أحد أعلى معدلات بطالة الشباب في أفريقيا جنوب الصحراء. ونظرا لأن معظم الشباب يفتقرون إلى المهارات اللازمة، يعد القطاع غير الرسمي هو المصدر الرئيسي لتوظيف العمال الذين يشتغل أغلبهم بالأعمال الزراعية في المناطق الريفية والأعمال التجارية الصغيرة والحرف اليدوية في المناطق الحضرية.

5- **الزراعة:** لا يزال القطاع الزراعي هو العمود الفقري للاقتصاد الأوغندي، حيث يسهم بما يزيد على 20 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وأكثر من 50 في المائة من إيرادات التصدير. ويعتمد حوالي ثلاثة أرباع الأسر الزراعية على الزراعة البعلية الموجهة في معظمها لسد احتياجات الكفاف والتي تعتمد على القليل من المدخلات، وتقل مساحة الحيازات عن 1.5 هكتار. ولا تزال معظم المحاصيل الغذائية والنقدية

منخفضة الغلة. وتعد أوغندا من بين البلدان الأقل استخداما للأسمدة على مستوى الإقليم. ولتغير المناخ والإدارة غير المستدامة للموارد الطبيعية تأثير كبير على الإنتاجية الزراعية، مع وجود تفاوت كبير في الظروف المناخية.

باء – الأساس المنطقي والمواءمة مع أولويات الحكومة وبرنامج الفرص الاستراتيجية القُطْرية المستند إلى النتائج

6- **تأثير الاستثمار في نخيل الزيت:** يكمن جزء من الأساس المنطقي الذي يقوم عليه المشروع الوطني لنخيل الزيت في الأثر الاجتماعي– الاقتصادي التحولي المحقق في إطار مشروع تنمية إنتاج الزيوت النباتية والمرحلة الثانية من ذات المشروع. وقبل تنفيذ مشروع تنمية إنتاج الزيوت النباتية، كان الصيد هو النشاط الاقتصادي الرئيسي في كالانغالا رغم تراجعه المستمر، وكان الغرض الرئيسي للمحاصيل الغذائية هو سد احتياجات الكفاف أو بيعها في الأسواق المحلية. ومن خلال مشروع تنمية إنتاج الزيوت النباتية، استفادت أكثر من 1800 أسرة بصورة مباشرة من خلال زراعة نخيل الزيت في الحيازات الصغيرة التي تملكها، وتمكن 3000 شخص من الحصول على فرص عمل في المزرعة النواة والحقول المملوكة لأصحاب الحيازات الصغيرة والمطحنة. ولا يتيح نخيل الزيت دخلا صافيا مرتفعا لأصحاب الحيازات الصغيرة فحسب، ولكنه يوفر لهم مدفوعات شهرية منتظمة يمكن الاعتماد عليها – وهو أمر مهم للغاية.

7- في عام 2000، كانت كالانغالا من أفقر عشر مقاطعات في البلد. أما في الوقت الحالي، فيعيش 97 في المائة من الأسر في جزيرة بوغالا في منازل ذات أسقف مصنوعة من مواد دائمة، ويستخدم 45 في المائة من الأسر مراحيض الحفر المحسنة مقارنة بالمتوسطات الوطنية البالغة 69 في المائة و9 في المائة على التوالي. كذلك، أكمل 22 في المائة من السكان تعليمهم الثانوي، وتزيد هذه النسبة عن المتوسط الوطني البالغ 19 في المائة. وتوفر الجزيرة خدمات نقل منتظمة باستخدام العبارات، وشبكة طرق موسعة، وكهرباء مولدة باستخدام الطاقة الشمسية، ومورد مياه نظيفة. ونتج عن الاستثمارات الخاصة إنشاء بنية تحتية جديدة للهواتف المحمولة ومحطات وقود وفروع للمصارف وفنادق ومنتجعات سياحية. وتمثل السياحة موردا مهما جديدا للجزيرة.

8- **فرصة لتوسيع نطاق المشروع:** تثبت تجربة كالانغالا بالدليل القوي إمكانية توسيع نطاق الاستثمارات في نخيل الزيت، وذلك استنادا إلى: (1) الأوضاع الزراعية البيئية المواتية في بعض مناطق أوغندا؛ (2) جدوى إنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة لنخيل الزيت؛ (3) نموذج المزرعة النواة/أصحاب الحيازات الصغيرة الذي أتاح إطارا لتبادل الحوافز والمخاطر؛ (4) الاهتمام بالضمانات الوقائية البيئية والاجتماعية.

9- وفي الوقت نفسه، ثمة فرصة واضحة يتيحها توسيع نطاق الأسواق الوطنية والإقليمية للزيوت النباتية. حيث يزداد الطلب على زيوت الطهي بصورة سريعة ولا يتم تلبية إلا نصف الطلب الوطني من خلال الانتاج المحلي. ويشكل زيت النخل الخام الذي يكرر محليا الحجم الأكبر من واردات الزيوت النباتية. وأما الانتاج الحالي المحلي من زيت النخيل الخام فيصل إلى أقل من 10 بالمائة من قدرة مصافي التكرير، وستزداد هذه النسبة إلى 30 بالمائة من خلال استثمارات المشروع، والذي يخلف أثرا في المقام الأول على بدائل الواردات.

10- **نظرية التغيير التي يقوم عليها المشروع الوطني لنخيل الزيت:** سيسهم المشروع في توسيع نطاق سلاسل القيمة المتكاملة رأسيا، التي تنطوي على روابط قوية بين مزارعي نخيل الزيت من أصحاب الحيازات الصغيرة وشركات التجهيز الأولي، على أساس ترتيبات الشراكة المبتكرة بين القطاع العام والقطاع الخاص والمنتجين، التي تم وضعها في إطار المشروع. وسوف يسهم ذلك في الحد من المخاطر السوقية التي تواجه أصحاب الحيازات الصغيرة، وضمان حصولهم على المدخلات الجيدة والمعرفة التقنية والائتمان الاستثماري. وستوفر الحكومة البنية التحتية العامة اللازمة، كما ستتيح الدعم المالي والتقني والتنظيمي للمزارعين. وسيتمثل الدور الأساسي للصندوق في تنسيق العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص والمنتجين، وبناء الثقة فيما بينهم.

11- كذلك، سيضمن المشروع تقاسم منافع نخيل الزيت في المجتمعات الأكبر حيث تتم زراعته. وسيمكن مواطني هذه المجتمعات من استغلال الفرص الاقتصادية الجديدة – سواء داخل أو خارج المزرعة. كذلك سيسهم المشروع في التخفيف من الآثار السلبية المحتملة للاستثمار في نخيل الزيت في مجالات مثل حماية حقوق حيازة الأراضي، والأمن الغذائي، وإدارة الموارد البيئية والطبيعية، والمخاطر الاجتماعية، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وبتنويع موارد الدخل وتحسين الخدمات، سيمكن المشروع من زيادة قدرة المجتمعات على الصمود في وجه تغير المناخ في المناطق التي يغطيها.

12- **الميزة النسبية للصندوق.** أما الميزة النسبية لاستثمار الصندوق هذا فتنجم من انخراطه على مدى عشرين عاما في القطاع، وذلك لجهة: (1) الخبرات والمعارف التي راكمها في الاستثمار في نخيل الزيت في أوغندا والثروة من الدروس المستفادة بما في ذلك المسائل المتعلقة بالاستدامة البيئية والاجتماعية؛ (2) "رأسمال الثقة" الذي بناه مع كل من الحكومة والشريك من القطاع الخاص؛ (3) الدلائل الثابتة على الأثر والذي تم توثيقه بصورة كبيرة في العديد من الدراسات؛ (4) حقيقة أنه لا توجد دلائل على قضايا تتعلق بالاستدامة البيئية والاجتماعية مما جرى تسليط الضوء عليه خلال تنفيذ المشروع في كالانغالا.

13- **المواءمة مع استراتيجيات الحكومة والصندوق:** يتسق المشروع الوطني لنخيل الزيت اتساقا تاما مع الأولويات الاستراتيجية لحكومة أوغندا. وتقر خطة التنمية الوطنية الثانية للفترة 2016–2020 بأن الزراعة تمثل أحد القطاعات الثلاثة ذات الأولوية في بناء "بلد حديث متوسط الدخل ينعم بالرخاء خلال 30 عاما". ويتطلب ذلك التركيز على إضافة القيمة وتجهيز المنتجات الزراعية، وإقامة شراكات قوية بين القطاعين العام والخاص، وتحقيق النمو المدفوع بالقطاع الخاص. وتدعم خطة القطاع الزراعي الاستراتيجية 16/2015–20/2019 خطة التنمية الوطنية الثانية بهدف التحول من زراعة الكفاف إلى الزراعة التجارية. ويمثل نخيل الزيت إحدى السلع الأولية الاستراتيجية الواردة في الخطة.

14- ويتسق المشروع الوطني لنخيل الزيت مع الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016–2025، فيما يتعلق بتمكين التحول الريفي الشامل والمستدام من خلال تحقيق الأهداف الاستراتيجية الثلاثة وأهم النتائج المقررة. ويتضمن المشروع كذلك، جميع الأهداف الاستراتيجية الثلاثة الواردة في برنامج الفرص الاستراتيجية القُطْرية لأوغندا للفترة 2013–2018، لا سيما هدف زيادة إدماج أصحاب الحيازات الصغيرة في الأسواق.

ثانيا – وصف المشروع

ألف – منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة

15- **نهج المركز الجغرافي:** سيتم تنفيذ المشروع في عدد محدود من المراكز الجغرافية التي تعرف بأنها مناطق مناسبة زراعيا ومناخيا، والتي تقع في نطاق 30 كيلو متر قرب إحدى مطاحن زيت النخيل الخام، وتضمن إنتاج نخيل الزيت على مساحة لا تقل عن 3000 هكتار من أراضي أصحاب الحيازات الصغيرة. وقد تم تحديد المراكز التالية (انظر الخريطة): جزيرة بوفوما، ومايوغي، وماساكا. وسيتم لاحقا تحديد مركز رابع جديد. وفي كالانغالا، المركز الذي نفذ فيه الاستثمار خلال المرحلتين الأولى والثانية من مشروع تنمية الزيوت النباتية، سيقوم المشروع بتعزيز الاستثمارات المنفذة في المركز حتى تاريخه، دون زيادة مساحة إنتاج نخيل الزيت.

16- **المجموعة المستهدفة:** سيدعم المشروع الأسر الفقيرة المعرضة للخطر في المجتمعات الموجودة داخل المراكز. وتتمثل المجموعة المستهدفة الأولى في مزارعي نخيل الزيت المحتملين، وسيخصص معظمهم أقل من هكتارين لزراعة نخيل الزيت. وتضم المجموعة الثانية الأسر الفقيرة في المجتمعات التي ستنفذ فيها استثمارات نخيل الزيت، وستتم مساعدة هذه الأسر للاستفادة من زيادة الفرص الاقتصادية وإدارة المخاطر الاجتماعية. ومن المتوقع أن يزداد كثيرا عدد المستفيدين من فرص العمل في زراعة نخيل الزيت. وأخيرا، ستستفيد المجتمعات داخل المراكز استفادة غير مباشرة من تأثير المنافع الاقتصادية والاجتماعية الأوسع نطاقا.

17- **آليات الاستهداف:** تتضمن آليات الاستهداف الأساسية ما يلي: (1) تحديد مساحة لا تقل عن هكتارين لكل أسرة كي تتأهل للاستفادة من تمويل المشروع؛ (2) تشجيع مشاركة النساء والشباب؛ (3) توفير فرص اقتصادية بديلة في مجتمعات نخيل الزيت؛ (4) التخفيف من المخاطر الاجتماعية المحتملة في المجتمعات المضيفة.

باء – الهدف الإنمائي للبرنامج

18- يتمثل الهدف العام في تحقيق تحول ريفي شامل من خلال استثمارات نخيل الزيت.

19- يكمن الهدف الإنمائي في زيادة الدخول الريفية من خلال الفرص التي تتيحها صناعة نخيل الزيت عالية الكفاءة، التي تتوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية الحديثة.

جيم – المكونات/النتائج

20- **النتائج:** سيمكن تحقيق الهدف الإنمائي من خلال ثلاث نتائج، وهي: إنشاء سلاسل عرض مستدامة لمزارعي نخيل الزيت؛ وتنويع سبل عيش الأسر وزيادة صمودهم؛ وخلق بيئة مواتية لتوسيع نطاق استثمارات نخيل الزيت على أساس مستدام. وسيمكن تحقيق هذه النتائج من خلال ثلاثة مكونات استثمارية.

21- **المكون 1: توسيع نطاق الاستثمارات في تنمية أنشطة نخيل الزيت لأصحاب الحيازات الصغيرة.** سيدعم هذا المكون تأسيس سلاسل عرض مستدامة بين مزارعي نخيل الزيت من أصحاب الحيازات الصغيرة وشركات التجهيز الخاصة.

- **المكون الفرعي 1–1: تنمية نشاط زراعة نخيل الزيت لأصحاب الحيازات الصغيرة.** سيتم دعم حوالي 9230 مزارع من أصحاب الحيازات الصغيرة في المراكز الجديدة الأربعة، من خلال تقديم قروض إنمائية لزراعة 12000 هكتار من نخيل الزيت. وفي مايوجي وماساكا والمركز الرابع، سيزرع حوالي 20 في المائة من المزارعين 3000 هكتار إضافية بتمويل من القروض التجارية و/أو مواردهم الخاصة. وستضمن خطة لتنمية المراكز زراعة نخيل الزيت بشكل متزامن داخل تجمعات الحيازات الصغيرة والوحدات. وستقوم الخطة على عدد من التقييمات والأنشطة، بما في ذلك: دراسات تقييم الأثر البيئي والاجتماعي؛ و"التقييم السريع للتخطيط العمراني"؛ وتحديد مزارعي نخيل الزيت وتعبئتهم وتسجيلهم. وسيتم تكوين فريق عمل في كل من المراكز تحت إشراف وحدة إدارة المشروع (راجع أدناه) لبدء تنفيذ الخطة وتقديم الخدمات التقنية الأولية إلى المنتجين من أصحاب الحيازات الصغيرة.
- **المكون الفرعي 1–2: تنمية منظمات مزارعي نخيل الزيت.** في البداية، سيتم تقديم خدمات الدعم التقني اللازمة لإنشاء مزارع نخيل الزيت في المراكز الجديدة من خلال فريق بدء التنفيذ التابع لكل مركز. وبمجرد إنشاء المزارع، يتم نقل هذه المسؤولية إلى فريق مختص بخدمات الدعم التقني لتوفير خدمات الإنتاج الضرورية (الخدمات التقنية، والإرشاد الزراعي، والخدمات اللوجستية، إلخ) لمزارعي نخيل الزيت. وسيتم وضع آليات لضمان استعادة تكلفة الخدمات المقدمة بالكامل. وخلال مرحلة إنشاء المزارع، سيساعد المشروع مزارعي نخيل الزيت على تأسيس منظمات قوية على مستوى المراكز. وستضطلع هذه المنظمات بدور أساسي في الإشراف على خدمات الدعم التقني تمهيدا لتولي مسؤوليتها بشكل كامل تدريجيا. وفي نهاية المطاف، يُتوقع أن تصبح خدمات الدعم التقني كيانات ذاتية التمويل مملوكة للمنظمات بموجب إطار حوكمة/إطار قانوني ملائم. وسيتم تعيين منظمة غير حكومية دولية من خلال منحة من الصندوق لتوفير بناء القدرات على جملة واسعة من مظاهر الحوكمة والمظاهر التنظيمية والإدارية، علاوة على الإجراءات الحمائية الخاصة بالبيئة والسلامة والصحة. كما سيتم توفير بناء كثيف للقدرات بغية تعزيز تنفيذ الإجراءات الحمائية الخاصة بالبيئة والسلامة والصحة ورصدها من قبل منظمات المزارعين أنفسهم. وستتمتع المنظمة غير الحكومية المتعاقد معها بالخبرة والمصداقية في قطاع نخيل الزيت (مثلا كأن تكون عضوة أو معتمدة من قبل المائدة المستديرة الخاصة بزيت النخيل المستدام) كمطلب أساسي.
- **المكون الفرعي 1–3: إنشاء بنية تحتية داعمة.** سيقوم المشروع ببناء حوالي 300 كم من ممرات الوصل و910 كم من الطرق الزراعية اللازمة لتنمية زراعة نخيل الزيت. كذلك، سيمول المشروع خدمات النقل بالعبارات في بوفوما وكالانغالا. وسيتم إسناد مشروع إنشاء الطرق وأماكن الإنزال إلى مجموعة مختارة من جهات تقديم الخدمات.
- **المكون الفرعي 1–4: الاستثمار في المزارع النواة والطواحين.** في جزيرة بوفوما، ستقوم شركة Bidco Uganda المحدودة شركة BUL[1] بإنشاء مزرعة نواة لإنتاج نخيل الزيت على مساحة حوالي 5000 هكتار ومطحنة لزيت النخيل الخام. وفي جميع المراكز الأخرى، ستقوم جهة شريكة من القطاع الخاص بإنشاء مطحنة لزيت النخيل الخام عقب زراعة ما لا يقل عن 3000 هكتار من نخيل الزيت على أراضي

[1] وهي شركة من القطاع الخاص مسجلة في أوغندا لإدارة وتصنيع وتوزيع الزيوت النباتية والصابون، وأما حملة الأسهم الأساسيون فيها فهم شركة Bidco Africa Ltd وشركة Wilmar International Limited.

أصحاب الحيازات الصغيرة. وكجزء من اتفاقيتها الإطارية مع حكومة أوغندا لتنمية صناعة زيت النخيل، عبرت شركة BUL عن التزامها المتين بهذا الصدد.

22- **المكون 2: تنويع سبل العيش وزيادة المرونة.** يهدف هذا المكون إلى تنويع سبل العيش وزيادة صمود الأسر في مجتمعات زراعة نخيل الزيت.

- **المكون الفرعي 2-1: الفرص الاقتصادية البديلة.** سيتم تقديم الدعم اللازم لتنمية مؤسسات المحاصيل والثروة الحيوانية والمؤسسات الصغيرة التي تمارس عملها خارج المزارع. وستتضمن الأنشطة تحسين آليات تقديم خدمات الإرشاد الزراعي؛ ودعم إنشاء مدارس ميدانية للمزارعين؛ وزيادة قدرة المزارعين على الحصول على المدخلات الجيدة؛ وتقديم خدمات حاضنات الأعمال؛ وزيادة القدرة على الحصول على الخدمات المالية. ويستهدف هذا المكون الفرعي في الأساس الأسر غير العاملة في زراعة نخيل الزيت، مع التركيز تحديدا على النساء والشباب والأسر الأشد فقرا.
- **المكون الفرعي 2-2: التخفيف من حدة المخاطر الاجتماعية.** سيساعد المشروع الوطني لنخيل الزيت الأسر والمجتمعات على الإدارة الفعالة للمخاطر الاجتماعية التي قد تنشأ عن التنمية الاقتصادية السريعة. وتتضمن هذه المخاطر مواطن الضعف داخل الأسر، والسلوكيات الجنسية عالية المخاطر، والضغط على نظم حيازة الأراضي، والانقسامات الاجتماعية. وسيتم تقديم الإرشاد الأسري لتمكين أفراد الأسرة من الاشتراك في تقييم ذاتي للتحديات التي يواجهونها وتحديد الإجراءات اللازمة للتعامل معها. ولمواجهة المخاطر المقترنة بالحصول على الأراضي وحماية حقوق مالكيها، سيعمل المشروع على تيسير التخطيط التشاركي لاستخدام الأراضي، وتقديم الدعم اللازم لحل النزاعات على الأراضي المحلية؛ وتقديم المشورة القانونية وتسجيل حقوق حيازة الأراضي؛ وتشجيع التعليم المدني والتوعية العامة.

23- **المكون 3: إطار تنمية قطاع نخيل الزيت.** سيساعد هذا المكون الحكومة في توفير أوضاع مواتية لتوسيع نطاق قطاع نخيل الزيت على نحو مستدام وتنميته على المدى الطويل.

- **المكون الفرعي 3-1: تقديم الدعم على مستوى السياسات والمؤسسات لتنمية قطاع نخيل الزيت.** سيدعم المشروع وضع سياسة وطنية واستراتيجية استثمارية وقانون لتعزيز وتنظيم القطاع. ويُتوقع أن تقترح السياسة إطارا مؤسسيا وطنيا لتنمية القطاع وتنظيمه وإدارته. وسيتم إجراء تقييم بيئي استراتيجي على مستوى القطاع لتحليل الأثر التراكمي لتوسيع نطاق تنمية أنشطة نخيل الزيت في البلاد.

- **المكون الفرعي 3-2: تعزيز القدرات الوطنية في مجال بحوث نخيل الزيت.** سيشجع المشروع على الإدارة المنهجية للمعرفة التقنية الحالية؛ وسيعزز بحوث نخيل الزيت من خلال إنشاء برنامج مختص تابع للمنظمة الوطنية للبحوث الزراعية؛ كما سيعمل على بناء قدرات عدد من الأطراف الرئيسية – الباحثون، والموظفون الميدانيون، والمزارعون والمحاضرون/الطلاب – من خلال التدريب والبعثات الدولية.

24- **المكون 4: إدارة المشروع، ورصده وتقييمه، وإدارة المعرفة.** سيدعم هذا المكون توظيف العمالة والعمليات المرتبطة بإدارة المشروع (راجع القسم 3).

ثالثا – تنفيذ المشروع

ألف – النهج

25- يتضمن نهج المشروع عددا من السمات الرئيسية:

- **نموذج زراعة نخيل الزيت القائم على أصحاب الحيازات الصغيرة.** سيتم تكرار نموذج المزرعة النواة/أصحاب الحيازات الصغيرة في بوفوما، وسيسهم المشروع الوطني لنخيل الزيت ككل في تشجيع إنتاج نخيل الزيت القائم على أصحاب الحيازات، الصغيرة وزيادة نسبة المساحة المحلية الإجمالية المزروعة من 40 في المائة في الوقت الحالي إلى حوالي 65 في المائة من أراضي أصحاب الحيازات الصغيرة.

- **المراكز ومراحل التنفيذ.** سيستثمر المشروع في مراكز ملائمة زراعيا وبيئيا ومجدية تجاريا. وسيتعين بناء المطحنة بالتزامن مع زراعة نخيل الزيت. وسيتم زراعة ما لا يقل عن 3000 هكتار في جميع المراكز خلال عامين لإعطاء حافز للمستثمر الخاص لبناء المطحنة.

- **مؤسسات مزارعي نخيل الزيت.** سيتم وضع إطار مؤسسي مستدام لأنشطة نخيل الزيت على المستوى المحلي من خلال: ضمان تقديم خدمات الدعم التقني بمجرد بدء النشاط الزراعي، مع دعم مزارعي نخيل الزيت في الوقت نفسه لإقامة المنظمات الخاصة بهم تمهيدا لتولي مسؤولية خدمات الدعم التقني في نهاية المطاف.

- **الشفافية.** سيتم وضع أسعار الثمرات الطازجة كل شهر على أساس صيغة متفق عليها ترتبط بالأسعار الدولية لزيت النخيل الخام. وستجتمع لجنة للتسعير تضم ممثلين عن جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين في القطاع (الحكومة والمستثمر الخاص ومزارعو نخيل الزيت). شهرياً للإشراف على حساب الأسعار الشهرية والمصادقة عليها. ويتم الاعتراف بهذه الصيغة كأحسن ممارسة لضمان آلية للتسعير تتسم بالشفافية والعدالة لأصحاب الحيازات الصغيرة (انظر إطار مجموعة البنك الدولي واستراتيجيات الانخراط في قطاع زيت النخيل لعام 2011).

- **الاندماج الاجتماعي.** سيتم اتخاذ تدابير متنوعة لضمان وصول الموارد إلى الفقراء والأسر التي تمارس أنشطة اقتصادية ولكنها معرضة للخطر بدرجة كبيرة. وسيعمل المشروع على نشر المنافع الاقتصادية لإنتاج نخيل الزيت وتخفيف ما ينشأ عنه من مخاطر اجتماعية بين مجموعة أكبر من المواطنين داخل المجتمعات المحلية.

- **الاستدامة البيئية.** في قطاع تشوبه مخاوف حادة ومبررة بشأن الاستدامة البيئية في مختلف بلدان العالم، يعتبر استخدام المعايير البيئية المتقدمة أمراً حاسماً. ويدمج نهج المشروع أفضل الممارسات العالمية كما تنص عليها مبادئ ومعايير الطاولة المستديرة لزيت النخيل – جدول أعمال يتم تشاطره

بالكامل مع الشركاء من القطاع الخاص والحكومة والصندوق. علاوة على ذلك، استنار تصميم المشروع بالفعل بإطار مجموعة البنك الدولي واستراتيجية الانخراط في قطاع زيت النخيل لعام 2011.

باء – الإطار التنظيمي

26- ستكون وزارة الزراعة والصناعة الحيوانية ومصايد الأسماك الوكالة المنفذة للبرنامج، وستعمل مع الهيئات الحكومية الأخرى لضمان تنفيذ المشروع بسلاسة وفعالية.

27- **اللجنة التوجيهية للبرنامج.** ستنشأ لجنة توجيهية للمشروع مكونة من عدة وكالات تترأسها وزارة الزراعة والصناعة الحيوانية ومصايد الأسماك. وستجتمع اللجنة مرتين سنويا لتقديم الإرشاد الاستراتيجي للبرنامج، ومراجعة خطط العمل والميزانيات السنوية والتقدم المحرز ككل نحو تنفيذ المشروع.

28- **وحدة إدارة المشروع.** ستقوم وزارة الزراعة والصناعة الحيوانية ومصايد الأسماك بإنشاء وحدة لإدارة المشروع تكون مسؤولة عن تخطيط عملية تنفيذ المشروع والإشراف عليها، والإدارة المالية، والتوريد، والرصد والتقييم، وإدارة المعرفة. وسيرأس وحدة إدارة المشروع مدير المشروع، الذي سيعمل تحت الإشراف المباشر للأمين الدائم لوزارة الزراعة والصناعة الحيوانية ومصايد الأسماك. وستضم الوحدة أربع وحدات (العمليات، والرصد والتقييم والتعلم، والشؤون المالية والإدارية، وعمليات التوريد والتصرف) يرأس كل منها مدير.

29- سيتم التنفيذ من خلال مجموعة متنوعة من المؤسسات ومقدمي الخدمات، بما في ذلك: فرق بدء التنفيذ في المراكز؛ والحكومات المحلية في المقاطعات؛ وشركاء القطاع الخاص؛ ومنظمات مزارعي نخيل الزيت؛ وجهات تقديم الخدمات المتعاقد معها (الشركات الخاصة، والمنظمات غير الحكومية، والمستشارون الأفراد).

جيم – التخطيط، والرصد والتقييم، والتعلم وإدارة المعرفة

30- ستكون وحدة الرصد والتقييم والتعلم مسؤولة عن إعداد خطط العمل/الميزانيات السنوية، ومتابعة التقدم المحرز، والرصد والتقييم، والإبلاغ، وإدارة المعرفة، والاتصالات.

31- **التخطيط.** سيتم دمج أعمال التخطيط وإعداد الموازنة الخاصة بالمشروع في عملية إعداد الميزانية الحكومية المستندة إلى الأداء، وستستند إلى خطط العمل/الميزانيات السنوية التي ستشكل العمود الفقري لتخطيط المشروع.

32- **الرصد والتقييم على أساس النتائج.** سيستند نظام الرصد والتقييم إلى الإطار المنطقي، وسيتم ربطه بإطار الرصد والتقييم لدى وزارة الزراعة والصناعة الحيوانية ومصايد الأسماك، كما سيمتثل للمبادئ التوجيهية للصندوق. وسيتيح هذا النظام لوحدة إدارة المشروع رصد الأداء المادي والمالي وتعديل استراتيجيتها تبعا لذلك. وسيتم تصميم النظام بحيث يصبح نظاما شاملا لرصد وتقييم قطاع نخيل الزيت. وتتضمن الخطوات الأساسية: متابعة التنفيذ على مستوى المخرجات والنتائج؛ وتقييم الآثار في السيناريو الأساسي ومنتصف المدة والمرحلة النهائية؛ وإجراء استعراض منتصف المدة، وإعداد تقرير إنجاز المشروع؛ وإجراء الدراسات المواضيعية.

33- **إدارة المعرفة والتواصل.** ستعتمد إدارة المعرفة اعتمادا كبيرا على مخرجات عملية الرصد والتقييم، وستسهم في: استفادة العمليات السياساتية الوطنية من الخبرة التشغيلية؛ وتحليل تجربة التنفيذ والدروس المستفادة؛

وتوثيق أفضل الممارسات والنجاحات التي حققها المشروع. وستستند إدارة المعرفة إلى استراتيجية اتصالات استباقية وموجهة الغرض منها: جذب الاهتمام إلى المشروع ونشر الوعي بشأنه؛ وتسليط الضوء على دور استثمارات نخيل الزيت في تحويل حياة المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة ومجتمعاتهم؛ وتغيير التصورات بشأن استثمارات نخيل الزيت في أوغندا.

دال – الإدارة المالية والتوريد والتسيير

34- **الإدارة المالية.** تتولى وحدة الشؤون المالية والإدارية بوحدة إدارة المشروع المسؤوليات التالية: إعداد الميزانية وعرضها تمهيدا لدمجها في الميزانية الوطنية؛ وصرف الأموال؛ وإدارة طلبات السحب؛ وتجميع التقارير المالية؛ وتيسير عملية مراجعة حسابات المشروع. وقد تم تقييم المخاطر الائتمانية المبدئية للمشروع كمخاطر مرتفعة، نظرا للمخاطر القطرية المتأصلة العالية ويتوقع تحسين وضع هذه المخاطر كي تغدو متوسطة إلى منخفضة ما أن يتم تنفيذ ضوابط التخفيف، بالاستناد إلى خبرة مشروع سابق يصنف حاليا على أنه يشكل مخاطرة منخفضة، وهو المشروع الذي سيتم تبني إجراءاته وعملياته. ويتضمن نظام الإدارة المالية المتكامل الوطني ضوابط رقابية قوية لضمان الفصل بين المهام والرقابة على المدفوعات والميزانية. وسيستخدم المشروع هذا النظام إلى جانب أحد التطبيقات المحاسبية بغرض تعزيز عملية الإبلاغ المالي، وسيتم إعداد التقارير المالية في وحدة إدارة المشروع على الأساس النقدي حسب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

35- **تدفق الأموال.** ستتدفق الأموال من خلال حساب خزانة موحد لدى مصرف أوغندا المركزي. وستمارس منظمات المزارعين أنشطتها من خلال حسابات مصرفية خاصة للمشروع. وسوف تُعطى وحدة إدارة المشروع تفويضا كاملا لإجراء المدفوعات لتقصير دورة معالجة المدفوعات

36- **مراجعة الحسابات والحوكمة.** تتولى وزارة الزراعة والصناعة الحيوانية ومصايد الأسماك مسؤولية المراجعة الداخلية، بينما يجري المراجع العام عمليات المراجعة الخارجية إما مباشرة أو من خلال شركة تتم الاستعانة بها لهذا الغرض وفق الاختصاصات التي يوافق عليها الصندوق في ضوء المعايير الدولية لمراجعة الحسابات. وستتم كذلك مراجعة التدفقات العائدة من قرض حساب الأمانة وجميع الأرقام الواردة في تقارير المشروع المالية. وسيتم تناول سياسة مكافحة الفساد وآليات الإبلاغ لدى الصندوق في دليل تنفيذ المشروع وحلقات العمل التي يتم تنظيمها في بداية تنفيذ المشروع، وتعريف الموظفين والجهات المنفذة بها.

37- **التوريد.** ستكون وحدة عمليات التوريد والتصرف مسؤولة عن تخطيط وتنفيذ عمليات التوريد، وتقديم طلبات "عدم الاعتراض" إلى الصندوق، ودعم عملية إدارة العقود التي يتولاها مديرون تقنيون داخل وحدة إدارة المشروع. وقد تمت مراجعة قانون عمليات التوريد والتصرف العامة الأوغندي، حيث اعتبر أنه يوفر إطارا ملائما. وستنبثق عن المشروع لجنة مختصة بالعقود يكون الغرض منها تيسير العمليات الخاصة المشروع.

هاء – الإشراف

38- يخضع المشروع لإشراف الحكومة والصندوق من خلال بعثات منتظمة مختصة بالإشراف ودعم التنفيذ. وسيقدم المكتب القطري للصندوق دعما مستمرا للبرنامج. وستستخدم عملية الإشراف القائمة على النتائج

كفرصة لتوفير الدعم التقني للبرنامج، وتقييم الإنجازات والدروس بصورة مشتركة، والنظر في الوسائل التي من شأنها تحسين عملية التنفيذ وتأثيرها.

رابعا – تكاليف المشروع وتمويله وفوائده

ألف – تكاليف المشروع

39- تقدر التكلفة الإجمالية للبرنامج، بما في ذلك الضرائب والرسوم، بحدود 210.4 مليون دولار أمريكي، ويتضمن هذا المبلغ تكلفة أساسية بما يعادل 207.0 ملايين دولار أمريكي، وطوارئ سعرية ومادية بما يعادل 3.5 مليون دولار أمريكي. وتمثل التكاليف المتكررة 5.5 في المائة من مجموع التكاليف، و12.2 في المائة من مجموع مساهمة الصندوق (القرض والمنحة).

الجدول 1

تكاليف المشروع بحسب المكون والجهة الممولة

(معبرا عنها بآلاف الدولارات الأمريكية)

	قرض الصندوق		*منحة الصندوق*		*القطاع الخاص*		*المستفيدون*		*المقترض/الطرف المقابل*		*المجموع*
المكون	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*
1- توسيع نطاق الاستثمار في تنمية أنشطة نخيل الزيت لأصحاب الحيازات الصغيرة	51 741	28.4	1 210	0.7	90 622	49.7	17 213	9.4	21 614	11.8	182 400
2- تنويع سبل العيش وزيادة المرونة	11 075	88.8							1 393	11.2	12 468
3- إطار تنمية قطاع نخيل الزيت	3 051	81.4							696	18.6	3 747
4- إدارة المشروع، والرصد والتقييم، وإدارة المعرفة	9 953	84.1							1 877	15.9	11 830
المجموع	**75 820**	**36.0**	**1 210**	**0.6**	**90 622**	**43.1**	**17 213**	**8.2**	**25 580**	**12.2**	**210 445**

باء – تمويل المشروع

40- يُمول حوالي 75.8 مليون دولار أمريكي (36 في المائة من تكلفة المشروع) من خلال قرض الصندوق، و1.2 مليون دولار أمريكي (أو 0.6 في المائة) من خلال منحة الصندوق.[2] وتقدر مساهمة الحكومة بمقدار 25.6 مليون دولار أمريكي (12.2 في المائة) على شكل رسوم وضرائب، زائدا إعادة استثمار التدفقات العائدة من قروض التنمية الخاصة بالمرحلة الثانية من مشروع تنمية إنتاج الزيوت النباتية. ويقدر الاستثمار المباشر من جانب شركاء القطاع الخاص بحدود 90.6 مليون دولار أمريكي (43.1 في المائة). ويبلغ مجموع التمويل

[2] وبخاصة لتعيين منظمة غير حكومية دولية لأغراض بناء القدرات ورصد الممارسات والإجراءات الحمائية الخاصة بالصحة والسلامة البيئة على مستوى أصحاب الحيازات الصغيرة.

المقدم من المستفيدين 17.2 مليون دولار أمريكي (8.2 في المائة)، بما في ذلك التمويل المشترك لمزارعهم وقيمة خدمات الدعم التقني.

الجدول 2

تكاليف المشروع بحسب فئة الإنفاق والجهة الممولة

(معبرا عنها بآلاف الدولارات الأمريكية)

	قرض الصندوق		منحة الصندوق		القطاع الخاص		المستفيدون		المقترض/الطرف المقابل		المجموع
فئة الإنفاق	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*
1- تكلفة الاستثمار											
(أ) أموال الائتمان والضمانات	23 751	45.1					15 088	28.6	13 831	26.3	52 670
(ب) الأعمال	7 894	77.3					484	4.7	1 839	18	10 217
(ج) السلع والخدمات والمدخلات	32 706	77.9	1 210	2.9			1 241	3.0	6 854	16.3	42 011
(هـ) المركبات	2 045	61.6							1 275	38.4	3 320
(و) إنشاء المزرعة النواة والمطحنة					90 622	100					90 622
مجموع تكلفة الاستثمار	**66 396**	**33.4**	**1 210**	**0.6**	**90 622**	**45.6**	**16 813**	**8.5**	**23 799**	**12.0**	**198 840**
2- التكاليف المتكررة											
(أ) المرتبات والبدلات	6 973	91.4							658	8.6	7 631
(ب) تكاليف التشغيل	2 451	61.7					400	10.1	1 123	28.3	3 974
إجمالي التكاليف المتكررة	**9 424**	**81.2**					**400**	**3.4**	**1 781**	**15.3**	**11 605**
إجمالي تكاليف المشروع	**75 820**	**36.0**	**1 210**	**0.6**	**90 622**	**43.1**	**17 213**	**8.2**	**25 580**	**12.2**	**210 445**

جيم- تحليل موجز للفوائد والجوانب الاقتصادية

41- **المستفيدون المباشرون.** تستفيد الأسر الفقيرة والمعرضة للخطر استفادة مباشرة من زيادة الدخل الناتجة عن إنتاج نخيل الزيت والأنشطة الاقتصادية البديلة (داخل وخارج المزارع)، ومن تخفيف المخاطر الاجتماعية. ويقدر العدد الإجمالي للأسر التي ستستفيد بصورة مباشرة من أنشطة المشروع بحوالي 30800 (الجدول 3).

الجدول 3

موجز بالمستفيدين المباشرين من المشروع

المركز	*مزارعو نخيل الزيت من أصحاب الحيازات الصغيرة (الأسر)*	*الفرص الاقتصادية البديلة*	*التخفيف من حدة الآثار الاجتماعية*	*مجموع الأسر المستفيدة* [أ]	*مجموع المستفيدين*
كالانغالا	1 810	3 892	1 482	5 215	26 075
بوفوما	1 923	4 135	1 560	5 526	27 630
مايوغي	2 692	5 788	1 851	7 404	37 019
ماساكا	2 308	4 962	1 587	6 346	31 731
المركز الرابع	2 308	4 962	1 587	6 346	31 731
المجموع	**11 041**	**23 738**	**8 066**	**30 837**	**154 186**

[أ] "مجموع الأسر المستفيدة" لا يمثل إجمالي مجموعات الأنشطة الثلاث، نظرا لأن عددا كبيرا من الأسر سيشارك في أكثر من نشاط واحد، الأمر الذي ينطوي على تداخل من ناحية عدد المستفيدين.

ب المشتغلون بالفعل في زراعة نخيل الزيت.

42- **الفوائد المالية.** تنشأ عن استثمارات المشروع عائدات صافية تراكمية ضخمة لصالح زارعي نخيل الزيت والأسر المشاركة في الأنشطة المدرة للدخل وفي زيادة الإنتاج الزراعي. وتشير التقديرات إلى أن صافي دخل المزارعين بعد التمويل سيتجاوز 1000 دولار أمريكي سنويا اعتبارا من بداية نضج المحصول وما بعدها. ويُتوقع أن تتراوح الدخول الصافية التراكمية السنوية بين 300 دولار أمريكي إلى 1200 دولار أمريكي بالنسبة للشركات الصغيرة وبين 100 دولار أمريكي إلى 200 دولار أمريكي بالنسبة للمشاركين في أنشطة زيادة الإنتاج الزراعي.

43- **التحليل الاقتصادي.** يقدر معدل العائد الاقتصادي الداخلي على استثمارات المشروع بحوالي 14.3 في المائة، ويبلغ صافي القيمة الحالية 28 مليون دولار أمريكي بسعر خصم قدره 10 في المائة. ويشير تحليل الحساسية إلى قوة معدل العائد الاقتصادي الداخلي، حيث يتجاوز 12 في المائة في معظم الحالات، ما عدا في حالة حدوت تراجع بنسبة 20 في المائة في الغلة والأسعار.

دال- الاستدامة

44- تنبع استدامة نتائج المشروع من طبيعة علاقة الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص والمنتجين. فمن مصلحة الشركاء من القطاع الخاص ضمان استمرار أصحاب الحيازات الصغيرة في الإنتاج بشكل يعود عليهم بالربح لتشغيل المطاحن بكامل طاقتها. وبالنسبة لمزارعي نخيل الزيت من أصحاب الحيازات الصغيرة، يتيح الشريك من القطاع الخاص سوقا آمنة وموثوقة لإنتاجهم، ودخلا شهريا منتظما. ويتمثل دور الحكومة في تيسير العلاقات التجارية الحالية، وضمان تطبيق إطار سياساتي ومؤسسي ملائم، وتوفير السلع والخدمات العامة اللازمة (مثل البنية التحتية).

هاء – تحديد المخاطر وتخفيف أثرها

45- فيما يلي أبرز المخاطر وتدابير التخفيف المرتبطة بها:

- **المخاطر البيئية.** تشوب قطاع نخيل الزيت درجة مرتفعة نسبيا من المخاطر من حيث زيادة انبعاثات غاز الدفيئة، وخسارة البيئة الطبيعية، وتراجع التنوع البيولوجي، وتلوث مياه المسطحات. غير أنه يتضح من تجربة المرحلة الثانية من مشروع تنمية إنتاج الزيوت النباتية أن استثمارات نخيل الزيت يمكنها، إذا ما نفذت على النحو الملائم، موازنة التدهور البيئي، والمساهمة في التنمية المستدامة. وتم اتخاذ عدد من التدابير التخفيفية خلال مرحلة التصميم (راجع القسم خامسا – ألف)، وثمة تدابير أخرى متوخاة خلال مرحلة التنفيذ كجزء من نظام شامل للإدارة البيئية والاجتماعية (والرصد). ويلتزم الشريك الأساسي من القطاع الخاص بتطبيق الضمانات البيئية الوقائية.
- **الافتقار إلى أمن حيازة الأراضي.** يوجد نوعان من المخاطر التي تهدد أمن حيازة الأراضي. ويرتبط الأول بشراء الأراضي وعملية التعويض الخاصة بالمزرعة النواة. وتمت مراجعة إجراءات شراء الأراضي خلال مرحلة تصميم المشروع، ووجد أنها تتسق عموما مع أفضل الممارسات الدولية ومبادئ الموافقة المسبقة الحرة المستنيرة (راجع القسم خامسا – ألف). ويرتبط الخطر الثاني

بالضغوط التي ستتعرض لها نظم حيازة الأراضي بسبب ارتفاع قيمة الأراضي. وسيمكن التخفيف من هذه المخاطر من خلال الأنشطة الواردة في المكون الفرعي 2-2.

- **مخاطر السمعة.** ثمة مشاعر سلبية عموما تجاه الاستثمارات الزراعية الضخمة في إفريقيا بسبب خطر "الاستحواذ على الأراضي"، وتجاه تنمية قطاع نخيل الزيت بوجه عام بسبب ما يقترن بهذه التنمية من تأثير بيئي سلبي في مناطق أخرى من العالم. وقد يتسبب ذلك في دعاية سلبية للاستثمارات، حتى وإن كانت المخاطر الأساسية الفعلية قد تم التخفيف من حدتها بدرجة ملائمة. وسيعمل المشروع على التخفيف من حدة مخاطر السمعة من خلال إدارة المعرفة والاتصالات على نحو استباقي (راجع القسم ثالثا – جيم). وفيما يتعلق بمخاطر السمعة، فقد كانت الخبرة المكتسبة بموجب مشروع تنمية الزيوت النباتية إيجابية، حيث لم تنبثق أية قضايا هامة حتى تاريخه. ويعزى ذلك جزئيا إلى التخفيف الملائم من المخاطر البيئية والاجتماعية التي ينضوي عليها المشروع وجزئيا إلى الإدارة الناجحة لبعض الحالات التي نشأت حتى تاريخه من خلال التنسيق بين شعبة الاتصالات في الصندوق والمكتب القطري للصندوق والحكومة.

خامسا – الاعتبارات المؤسسية

ألف– الامتثال لسياسات الصندوق

46- يمتثل المشروع لسياسات الصندوق ذات الصلة. وتحديدا، من المهم أن يمتثل المشروع لإجراءات التقييم الاجتماعي والبيئي والمناخي للصندوق نظرا لتصنيف المشروع بيئيا واجتماعيا ضمن الفئة "ألف".

47- وتشكل العناصر التالية لبنات الإجراءات الحمائية الاجتماعية والبيئية في المشروع:

- **المعايير والإجراءات.** المرجع الرئيسي لها هي إجراءات التقدير البيئي والاجتماعي والمناخي في الصندوق التي تتطلب الامتثال إلى المبادئ الطوعية للحوكمة المسؤولة عن حيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات ومبادئ الموافقة المسبقة الحرة المستنيرة. علاوة على ذلك، فإن المشروع وبصورة صريحة يتسق مع أفضل الممارسات الدولية في إنتاج زيت النخيل كما تنعكس في مبادئ ومعايير الطاولة المستديرة لتنمية زيت النخيل. وهي تتضمن إشارة مخصوصة لمواثيق منظمة العمل الدولية بشأن العمالة القسرية وحماية الأطفال، وحماية أصحاب الحيازات الصغيرة والمستأجرين. وتشير أحكام القرض الموجودة في اتفاقية التمويل وبصورة صريحة إلى المعايير الموجودة أعلاه. وقد يؤدي إخفاق الحكومة في الاتفاق على أي من هذه المواثيق إلى تعليق قرض الصندوق أو إلغائه في نهاية المطاف.

- **تقدير المخاطر وتصميم إجراءات التخفيف منها:** بالإضافة إلى الجودة العالية لتقدير الأثر البيئي والاجتماعي الذي أجري لجزيرة بوفوما. هنالك عدد من الدراسات التكميلية التي أجرها خبراء مستقلون خلال التصميم وهي تتضمن مراجعة اجتماعية وبيئية للاستثمارات الجارية في كالانغالو، وتحليل لفجوة تقدير الأثر البيئي والاجتماعي في بوفوما وتقدير عملية الاستيلاء على الأراضي والتعويض عنها في بوفوما. وأما الاستنتاجات الرئيسية لتقدير الأثر الاجتماعي والبيئي فتتلخص فيما الآتي: (1) تعتبر جميع الأثار الإيجابية المتوقعة ذات أهمية رئيسية بعد اتباع إجراءات

التعزيز؛ (2) تعتبر جميع الأثار السلبية المحتملة بعد التخفيف متوسطة بمعظمها؛ (3) في حال سيناريو عدم تنفيذ هذا المشروع، يحتمل للأثار السلبية الكبيرة أن تقع على أية حال. وتضمن هذا التقدير خطة إدارة اجتماعية وبيئية مفصلة تم تعميم توصياتها في تصميم المشروع. وأجريت دراسة لقيمة الصون العالية في بوفوما ويتم استكمالها الآن من خلال عملية استعراض النظراء. وقد اتفق على أن المناطق التي حددت على أنها ذات قيمة مخصوصة للصون من خلال هذه الدراسة لن تستخدم لإقامة مزارع زيت النخيل. وأما عملية اقتناص الاراضي والتعويض عنها في بوفوما (وهو موضوع متصور فقط في ظل المشروع)، فقد وجد أنه يتمثل لإجراءات الصندوق بالنسبة للتقدير البيئي والاجتماعي والمناخي ولأفضل الممارسات الدولية ذات الصلة. وسيتم إجراء تقديرات مماثلة للأثر الاجتماعي والبيئي (ودراسات تكميلية بما في ذلك دراسات لقيمة الصون المرتفعة لمراكز أخرى). وقد تم إدراج بعض التشريعات الملائمة في اتفاقية التمويل لضمان أن يسبق الاستثمارات في كل مركز من المراكز تقدير للأثر البيئي والاجتماعي، وأن يتم نشر هذا التقدير والمصادقة عليه، بما في من قبل المجلس التنفيذي في الصندوق.

- **التنفيذ ورصد الإجراءات الحمائية وتطبيقها**. سوف يرصد الصندوق بصورة وثيقة الامتثال للمعايير والإجراءات المتفق عليها. وسوف تشارك وحدة تقدير الأثر البيئي والاجتماعي والمناخي في الصندوق مع غيرها من الموظفين التقنيين ذوي الصلة في عمليات منتظمة للإشراف والدعم التنفيذي. وكذلك سيتم إجراء مراجعات اجتماعية وبيئية مستقلة سنويا. ويتصور وجود آليات للتظلم والتقدم بالشكاوي على المستوى المحلي والوطني (من خلال خطة إشراك أصحاب المصلحة) وعلى المستوى العالمي (من خلال آلية تقديم الشكاوى في الصندوق). إضافة إلى ذلك سوف تتلقى الجهات الفاعلة الأساسية دعما لتعزيز قدراتها وضمان تنفيذ الإجراءات الحمائية كما هو ملاءم:

  - الشريك من القطاع الخاص وهو (BUL) ملتزم بالكامل بالاستدامة البيئية والاجتماعية: ومن بين أهم أصحاب الأسهم في هذه الشركة (شركة Wilmar International Limited) وهي عضوا أيضا في المائدة المستديرة لتنمية زيت النخيل. و Wilmar أيضا تمتلك سياسة صريحة بعدم إزالة الغابات أو إزالة الخت وعدم الاستغلال وهي التزامات تتعدى حتى تلك التي تلتزم بها المائدة المستديرة لتنمية زيت النخيل. ويتم رصد شركة BUL بصورة منتظمة لجهة أدائها في الحوكمة وأدائها البيئي والاجتماعي من قبل منظمة مستقلة وهنالك تقارير سرية بهذا الشأن يتم تشاطرها بصورة منتظمة مع المكتب القطري للصندوق في البلاد.

  - أما من جهة أصحاب الحيازات الصغيرة فسيستثمر المشروع في بناء القدرات لأغراض الرصد البيئي والاجتماعي من خلال منظمة دولية غير حكومية تتمتع بالخبرة وتكون عضو في المائدة المستديرة لتنمية زيت النخيل أو معتمدة من قبل هذه المائدة من خلال منحة من الصندوق.

  - وسيعين موظف مكرس لشؤون السلامة والبيئة والصحة على مستوى وحدة إدارة المشروع، يضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن الرصد وعن ضمان اتباع الممارسات الجيدة الخاصة بالصحة والسلامة والبيئة في الاستثمارات في نخيل الزيت بموجب هذا المشروع.

– وسيتم تعزيز السلطات المحلية والمركزية لتمكينها من أداء مهامها في فرض هذه الإجراءات بموجب إطار التشريعي الوطني.

باء – المواءمة والتنسيق

48- يتواءم المشروع تماما مع الإطار الاستراتيجي الحكومي ككل (راجع القسم أولا – باء). وتم دمج ترتيبات التنفيذ في الإطار المؤسسي الوطني وتدعمه أيضا، كما تتسق مع نظم الإدارة المالية والتوريد الوطنية (راجع القسم ثالثا – دال). وسيتم التنسيق مع شركاء التنمية الآخرين تحت قيادة الوكالة المنفذة (وزارة الزراعة والصناعة الحيوانية ومصايد الأسماك)، من خلال مجموعة عمل القطاع الزراعي ومجموعة شركاء التنمية الزراعية اللتين سيرأسهما الصندوق في عام 2018.

جيم – الابتكارات وتوسيع النطاق

49- **توسيع النطاق**. المشروع الوطني لنخيل الزيت هو برنامج واسع النطاق يقوم على الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص والمنتجين، ويستند إلى الاستثمار "التجريبي" الناجح الذي تم تنفيذه في كالانغالا، وهو بالتالي مثال على توسيع النطاق من خلال زيادة الحيز الجغرافي، وتوسيع نطاق الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص والمنتجين، وإرساء الأوضاع السياساتية والمؤسسية اللازمة لتوسيع نطاق القطاع. وسوف تزداد مساحة إنتاج نخيل الزيت في البلاد بمقدار أربعة أضعاف تقريبا. وستشهد المراكز تحولا في اقتصادها المحلي. وسيكون لدى الحكومة نموذج تشغيلي للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص والمنتجين يمكن تكراره في مناطق أخرى في البلاد (مناطق جغرافية ومجتمعات أخرى) ، وإطار سياساتي لجذب مزيد من الاستثمارات إلى القطاع.

50- **الابتكار**. سيتضمن المشروع تنفيذ ابتكارات مهمة لتعزيز أثر استثمارات نخيل الزيت على الحد من الفقر الريفي. أولا، سيتطور نموذج المزرعة النواة/أصحاب الحيازات الصغيرة تطورا تدريجيا ليصبح أكثر ملاءمة لأوضاع البلد، مع زيادة التركيز على إنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة، وتركيز استثمارات القطاع الخاص على جانب التجهيز. وثانيا، في ظل الفرص والمخاطر الاجتماعية والاقتصادية المقترنة باستثمارات نخيل الزيت، سيتم التركيز على ضمان مشاركة الأسر غير العاملة في زراعة نخيل الزيت بغرض تحقيق تنمية شاملة في مجتمعات زراعة نخيل الزيت.

دال – الانخراط السياساتي

51- اعترافا بأهمية السياسات، يتضمن المشروع مكونا لدعم الحكومة في وضع إطار سياساتي ومؤسسي ملائم يشجع على إقامة قطاع لنخيل الزيت يتصف بالتطور والاستدامة البيئية والمسؤولية الاجتماعية. ولا يتمثل دور الصندوق في تأييد سياسات معينة، ولكنه يساعد الحكومة في تسيير عمليات السياسات، وتسهيل الحوار بين أصحاب المصلحة على المستوى الوطني بشأن أهم قضايا السياسات. ولتحقيق ذلك، سيطبق الصندوق الدروس المستفادة من مشروع تنمية إنتاج الزيوت النباتية، كما سيستفيد من الزخم المحقق في قطاع نخيل الزيت، ومن السمعة التي اكتسبها بوصفه منسق للشراكات بين الأطراف الفاعلة في القطاع.

سادسا – الوثائق القانونية والسند القانوني

52- ستشكل اتفاقية تمويل المشروع بين جمهورية أوغندا والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم التمويل المقترح إلى المقترض/المتلقي. وترفق نسخة من اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها في الذيل الأول من هذه الوثيقة.

53- وجمهورية أوغندا مخولة بموجب القوانين السارية فيها، سلطة تلقي تمويل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

54- وإني مقتنع بأن التمويل المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وسياسات التمويل ومعاييره في الصندوق.

سابعا – التوصية

55- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على التمويل المقترح بموجب القرارات التالية:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية أوغندا قرضاً بشروط تيسيرية للغاية تعادل قيمته خمسة وسبعين مليون وثمانمائة وعشرين ألف دولار أمريكي (75 820 000 دولار أمريكي)، وأن يخضع لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

وقرر أيضا: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية أوغندا منحة تعادل قيمتها مليون ومائتي وعشرة آلاف دولار أمريكي (1 210 000 دولار أمريكي)، وأن يخضع لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

وقرر أيضا: أنه لن يتم الاستثمار في أية تنمية لزراعة نخيل الزيت في أي مركز ما لم يتم إجراء تقدير للأثر البيئي والاجتماعي لمثل هذا النشاط، وعرضه على المجلس التنفيذي وعلى جمهور العامة لفترة 120 يوما، على أن لا يعترض على مثل هذا التقدير أي عضو من أعضاء المجلس التنفيذي خلال هذه الفترة. وفي حال اعترض أحد الأعضاء في المجلس التنفيذي على تقدير الأثر البيئي والاجتماعي فسيحال الأمر برمته إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليه في دورة لاحقة، ولن يتم السماح بهذا الاستثمار ما لم يوافق عليه المجلس التنفيذي. ولن يطبق هذا القيد على النفقات المخصصة للأنشطة التمهيدية ذات الصلة بمثل هذه الاستثمارات، مثل دون الاقتصار على تقدير الأثر البيئي والاجتماعي.

جيلبير أنغبو

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

Negotiated financing agreement

Loan No: _____
Grant No: _____

Project Title: National Oil Palm Project ("NOPP" or "The Project")

The Republic of Uganda (the "Borrower/Recipient")

and

The International Fund for Agricultural Development (the "Fund" or "IFAD")

(each a "Party" and both of them collectively the "Parties")

hereby agree as follows:

WHEREAS the Borrower/Recipient has requested a Loan and a Grant from the Fund to partially finance the Project.

Section A

1. The following documents collectively form this Agreement: this document, the Project Description and Implementation Arrangements (Schedule 1), the Allocation Table (Schedule 2) and the Special Covenants (Schedule 3).

2. The Fund's General Conditions for Agricultural Development Financing dated 29 April 2009, amended as of April 2014, and as may be amended hereafter from time to time (the "General Conditions") are annexed to this Agreement, and all provisions thereof shall apply to this Agreement. For the purposes of this Agreement the terms defined in the General Conditions shall have the meanings set forth therein.

3. The Fund shall provide a loan ("the Loan") and a grant ("the Grant) to the Borrower/Recipient (collectively the "Financing"), which the Borrower/Recipient shall use to implement the Project in accordance with the terms and conditions of this Agreement.

Section B

1. A. The amount of the Loan is seventy-five million eight hundred and twenty thousand United States dollars (USD 75 820 000).

   B. The amount of the Grant is one million two hundred and ten thousand United States dollars (USD 1 210 000).

2. The Loan is granted on highly concessional terms, and shall be free of interest but bear a service charge of three fourths of one per cent (0.75%) per annum payable semi-annually in the Loan Service Payment Currency, and shall have a maturity period of forty (40) years, including a grace period of ten (10) years starting from the date of approval of the Loan by the Fund's Executive Board.

3. The Loan Service Payment Currency shall be United States dollar (USD).

4. The first day of the applicable Fiscal Year shall be 1st of July.

5. Payments of principal and service charge shall be payable on each 15th February and 15th of August.

6. The arrangements through which the proceeds of the Financing shall be channelled to the Borrower/Recipient, as well as the arrangements for any other operational bank accounts shall be detailed in the Letter to the Borrower/Recipient (LTB), including for the accounts at the level of the participating districts and farmers' organisations. Any changes to the above arrangements, including the use of the Treasury Single Account (TSA), will be agreed between the Borrower/Recipient and the Fund and reflected in amendments to the LTB.

7. The Borrower/Recipient shall provide counterpart financing for the Project in an amount approximately equivalent to twenty-five million five hundred and eighty thousand United States dollars (USD 25 580 000). This amount will cater for duties and taxes, financing of oil palm development loans (through re-application of the loan reflows) and part of water transport infrastructure.

Section C

1. The Lead Project Agency shall be the Ministry of Agriculture, Animal Industry and Fisheries (MAAIF).

2. The following are designated as additional Project Parties: the National Agricultural Research Organization (NARO) and participating District Local Governments.

3. The Project Completion Date shall be the tenth anniversary of the date of entry into force of this Agreement.

Section D

The Financing will be administered and the Project supervised by the Fund.

Section E

1. The following are designated as additional general conditions precedent to withdrawal:

(a) The Project Manager and the Finance and Administration Manager within the Project Management Unit (PMU) shall have been appointed with terms of reference and qualification acceptable to the Fund;

(b) The Holding Account or any other banking arrangements, acceptable to the Fund, to channel the proceeds of the financing shall have been established.

2. The following is designated as additional specific condition precedent to withdrawal:

(a) No funds will be disbursed for investment in a given hub under category A of Schedule 2 before the Borrower/Recipient has secured a firm commitment from an investor/partner, acceptable to the Fund, for the establishment of a crude palm oil mill within such hub with the required capacity to process the expected production from smallholders from this hub. For all other categories, a maximum cumulative expenditure of USD 500 000 per hub will be eligible before the above condition is met.

(b) No withdrawal shall be made for investment in a given hub under categories A and B of Schedule 2 unless the Environmental and Social Impact Assessment (ESIA) for such activity has been disclosed to IFAD's Executive Board and the public for a period of 120 days and no objection to such ESIA has been submitted by a member of the Executive Board within that period; or, in the event that an objection has been raised, until the Executive Board has

decided to permit the investment in spite of the objection. For all other categories of Schedule 2 a maximum cumulative expenditure of USD 750,000 per hub will be eligible before the above condition is met.

3. The following are designated as additional grounds for suspension of this Agreement in accordance with Section12.01(a)(xxvi) of the General Conditions:

(a) Key staff have been appointed, transferred or moved from the PMU without the non-objection of the Fund.

(b) The Project Implementation Manual (PIM), or any provision thereof, has been waived, suspended, terminated, amended or modified without the non-objection of the Fund, and the Fund has determined that such waiver, suspension, termination, amendment or modification has had, or is likely to have, a material adverse effect on the Project.

(c) A Project Contracts Committee as outlined under schedule 1 section II of this Agreement and acceptable to the Fund, has not been established within six (6) months from the date of entry into force of this Agreement.

4. In accordance with section 13.01 of Article XIII of the General Conditions this Agreement shall enter into force subject to the reception by the Fund of a legal opinion issued by the Attorney General or any other legal authority authorized by the Borrower/Recipient to issue such a legal opinion.

5. The following are the designated representatives and addresses to be used for any communication related to this Agreement:

For the Borrower/Recipient:

Minister of Finance, Planning and
Economic Development
The Permanent Secretary/Secretary to the Treasury
P O Box 8147
Kampala, Uganda

For the Fund:

The President
International Fund for Agricultural Development
Via Paolo di Dono 44
00142 Rome, Italy

This Agreement, dated _____, has been prepared in the English language in two (2) original copies, one (1) for the Fund and one (1) for the Borrower/Recipient.

THE REPUBLIC OF UGANDA

_____
Authorized Representative
(name and title)

INTERNATIONAL FUND FOR
AGRICULTURAL DEVELOPMENT

_____
Gilbert F. Houngbo
President

Schedule 1

Project Description and Implementation Arrangements

I. Project Description

1. *Geographic area*. The Project will invest in a limited number of oil palm investment hubs, defined as agro-climatically suitable areas within a radius of approximately 30 km around a crude palm oil (CPO) mill, in which at least 3,000 ha of oil palm production can be assured. Three hubs have been identified: Buvuma Island, Mayuge, Masaka/Rakai. In agreement with the Fund, a fourth hub will be identified during Project implementation. In Kalangala, the Project will consolidate the investments undertaken under Vegetable Oil Development Project, Phase 2 (VODP2) and support oil palm communities with activities complementary to oil palm investment, but will not expand the area under oil palm production.

2. *Target population*. The Project will mainly support poor and vulnerable households in the communities located within the identified hubs. A first target group will be prospective oil palm growers. A second group will be poor families in communities where oil palm investment will take place, who will be assisted to respond to the increased economic opportunities and manage the social risks. More people are expected to benefit from employment opportunities in oil palm plantations. Finally, the communities within the hubs will indirectly benefit from the broader spill-over economic and social benefits.

3. *Goal*. The goal of the Project is inclusive rural transformation through oil palm investment.

4. *Objective*. The development objective is to sustainably increase rural incomes through opportunities generated by the establishment of an efficient oil palm industry that complies with modern environmental and social standards.

5. *Components*. The Project shall consist of the following components:

5.1 Component 1. **Scaling-up Smallholder Oil Palm Development**

5.1.1 *Sub-Component 1.1. Development of smallholder oil palm plantations.* Smallholder growers will be supported with development loans to establish 12,000 hectares of oil palm for a maximum of 2 ha per household. An additional 3,000 hectares are expected to be developed by commercial farmers through loans from financial institutions and/or through their own resources, supported by the project through Technical Assistance.

5.1.2 *Sub-Component 1.2. Development of oil palm growers organizations.* Oil palm growers (OPG) will be supported to form well-structured organizations in each hub. At the same time, the Project will establish capacity for the provision of the required Technical Support Services (TSS) to the oil palm growers. Eventually the TSSs are expected to become self-financing entities, owned by the OPG organizations under a governance/legal framework to be defined.

5.1.3 *Sub-Component 1.3. Establishment of support infrastructures.* About 1,200 km of roads critical for oil palm development will be constructed or rehabilitated; and necessary ferry services in Buvuma and Kalangala will be established.

5.1.4 *Sub-Component 1.4. Investment in Nucleus Estate and Mills*. On Buvuma Island, the private sector partner "Bidco" will establish a nucleus estate for oil palm production of approximately 5,000 ha and a CPO mill. In all other hubs, an investor/partner will establish a CPO mill after at least 3,000 ha of smallholder oil palm have been planted.

5.2 Component 2. **Livelihoods Diversification and Resilience**

5.2.1 *Sub-Component 2.1. Alternative economic opportunities.* Support will be provided primarily, although not exclusively, to households that are not oil palm growers to develop agricultural and off-farm enterprises to seize the opportunities generated in the local economy by oil palm investment. Particular emphasis will be given to participation by women, youth, and other vulnerable persons.

5.2.2 *Sub-Component 2.2. Mitigation of social risks.* Households and communities will be assisted to effectively manage the social risks that might result from the rapid economic development generated by oil palm investment, including intra-household vulnerabilities, high-risk sexual behaviour, pressure on land tenure systems and social fragmentation.

5.3 Component 3. **Oil Palm Sector Development Framework**

5.3.1 *Sub-Component 3.1. Policy and institutional support for national oil palm sector development.* Establishment of a conducive policy and strategic framework to promote and regulate the sector will be supported.

5.3.2 *Sub-Component 3.2. Strengthening of national capacity for oil palm research.* Systematic management of the existing technical knowledge and strengthening of oil palm research at national level through NARO.

5.4 Component 4. **Project Management, Monitoring and Evaluation and Knowledge Management**. Support for the staffing and operations related to Project management.

II. Implementation Arrangements

A Organisation and Management

6. *Lead Project Agency (LPA).* The LPA shall be the MAAIF.

7. *Project Steering Committee* (*PSC*).

7.1 *Establishment and composition*. A PSC will be established and chaired by MAAIF. The PSC membership will include representatives from agencies and organisations that are actively engaged in the development of the oil palm sector. The PSC will meet twice a year.

7.2 Responsibilities. PSC shall provide overall strategic guidance and oversight on project activities, ensure coordination between the different government agencies, and review both the Annual Work Plans and Budgets (AWPB) and overall implementation progress.

8. *Project Management Unit* (*PMU*).

8.1. *Establishment and composition*. A PMU shall be established within MAAIF. The key PMU staff shall include: a Project Manager, heading the PMU and directly reporting to the PS MAAIF; and four unit managers heading the respective units within the PMU: Operations; M&E and Learning; Finance and Administration; and Procurement and Disposal. PMU staff shall be appointed by MAAIF subject to prior approval by the Fund. Individual staff members shall be selected from the PMU of the VODP2, if an objective assessment of the candidate's performance, acceptable to the Fund, confirms their suitability for the PMU position. Where no suitable candidate is identified, recruitment shall be carried out through an open competitive process.

8.2 *Responsibilities* The PMU shall handle all project management and administrative aspects and shall be responsible for planning and reporting; financial management; procurement; monitoring; and knowledge management.

9. *Contracts Committee*. A Project Contracts Committee with fully delegated powers from MAAIF, acceptable to the Fund, shall be established with required authority within 6 months from entry into force of this agreement. The Borrower/Recipient shall ensure the continuing operation of the Project Contracts Committee all along the Project implementation period.

B Monitoring & Evaluation (M&E)

10. The M&E system for the Project will be based on the Logical Framework and will be designed to allow for interlinkages with the MAAIF M&E system. The M&E system will serve to enable the PMU to monitor its physical and financial performance and to adjust its strategy accordingly, particularly through the AWPB process.

C Mid-Term Review (MTR)

11. The Fund and the Borrower/Recipient, in close collaboration with other stakeholders, shall jointly carry out a MTR of the Project implementation based on terms and reference prepared by the LPA and approved by the Fund. Among other things, the MTR shall consider the achievement of the Project objectives and the constraints thereon, and recommend such reorientation as may be required to achieve such objectives and remove such constraints.

D Project Implementation Manual (PIM)

12. *Preparation*. The LPA shall prepare a draft PIM acceptable to the Fund. The PIM shall include inter alia: (i) institutional coordination and day-to-day execution of the Project; (ii) Project budgeting, disbursement, financial management, procurement, monitoring and evaluation, reporting and related procedures; (iii) description of implementation arrangements for each Project component; and (iv) such other administrative, financial, technical and organizational arrangements and procedures as shall be required for the Project.

13. *Approval and Adoption*. The LPA shall forward the draft PIM to the Fund for no objection. The LPA shall adopt the PIM, substantially in the form approved by the Fund. The Borrower shall carry out the Project in accordance with the PIM and shall not amend, abrogate, waive or permit to be amended, abrogated, or waived, the aforementioned manual, or any provision thereof, without the prior written consent of the Fund.

Schedule 2

Allocation Table

1. *Allocation of Loan Proceeds.* (a) The Table below sets forth the Categories of Eligible Expenditures to be financed by the Loan and the Grant and the allocation of the amounts to each category of the Financing and the percentages of expenditures for items to be financed in each Category:

Category		IFAD LOAN Amount Allocated (expressed in USD)	IFAD GRANT Amount Allocated (expressed in USD)	Percentage Net of taxes
A.	Credit and Guarantee Funds	21 380 000		100%
B.	Works	7 100 000		100%
C.	Goods, Services and Inputs	31 280 000	1 210 000	100%
D.	Operating costs	8 480 000		100%
E.	Unallocated	7 580 000		100%
TOTAL		75 820 000	1 210 000	

(c) The terms used in the Table above are defined as follows*:*

(i) The amounts of the Financing are net of any Third Party Private Contribution, Beneficiary contribution and Government contribution.

(ii) *Credit and Guarantee funds*, includes financing for development of smallholder oil palm plantations.

(iii) *Goods, Services and Inputs*, includes: vehicles (including ferries and water barges), equipment, materials, consultancies, contracts for service provision, training and workshops.

(iv) *Operating Costs,* includes: staff remuneration and other operating costs.

(v) *Unallocated Funds:* funds that can be reallocated to any of the other categories upon request from the Borrower/Recipient, subject to the Fund's approval. The funds will cater for unforeseen/contingency costs that will arise during project implementation such as price and physical cost variations.

2. *Start-up Costs*. Withdrawals in respect of expenditures for start-up costs incurred before the satisfaction of the general conditions precedent to withdrawal shall not exceed an aggregate amount of five hundred thousand United States dollars USD 500 000.

Schedule 3

Special Covenants

In accordance with Section 12.01(a)(xxiii) of the General Conditions, the Fund may suspend, in whole or in part, the right of the Borrower to request withdrawals from the Loan Account if the Borrower has defaulted in the performance of any covenant set forth below, and the Fund has determined that such default has had, or is likely to have, a material adverse effect on the Project:

1. *Environmental and social sustainability.* The Borrower/Recipient shall ensure that the production of palm oil will be in line with international best practice on environmental and social sustainability, as reflected in the Roundtable on Sustainable Palm Oil (RSPO) Principles and Criteria as may be amended from time to time.

2. Land tenure security. The Borrower/Recipient shall ensure that the land acquisition process has already been completed and that compensation processes were consistent with international best practice and free prior and informed consent principles.

3. *Compliance with the Social Environmental and Climate Assessment Procedures* (SECAP). The Borrower/Recipient shall ensure that the Project will be implemented in compliance with IFAD's SECAP and more specifically that the following measures shall be taken:

- *Environmental and social safeguards*. The Borrower/Recipient shall ensure that prior to carrying out any investment in oil palm development in a given hub, an Environmental and Social Impact Assessment (ESIA) shall have been conducted on the Project's smallholder activities (including as appropriate a High Conservation Value/High Carbon Stock assessment as well a Greenhouse Gas Emissions analysis) following the terms of reference approved by IFAD and the National Environmental Management Authority (NEMA) and that a compliance certificate shall have been issued by NEMA. In addition, the Borrower/Recipient shall ensure that all ESIAs for both public and private sector investments in any of the hubs shall be disclosed in draft form in the project area, and in a form and language understandable to project-affected parties and other stakeholders, for the purposes of keeping them informed and obtaining their meaningful feedback.

- *Environmental and Social Management System (ESMS)*. The Borrower/Recipient shall ensure that an ESMS shall be established within 12 months from the date of entry into force of this Agreement to provide an appropriate framework for environmental and social risk management. As part of it, the Borrower shall ensure that annual environmental and social audits are carried out using independent experts.

4. *Development loans.* The Borrower/Recipient shall ensure that IFAD financing shallnot be used to provide development loans to smallholders to develop plantations above a maximum of 2 ha/household. In the event that this threshold hinders the attainment of project objective and targets, the Fund and the Borrower/Recipient will review and adjust it accordingly.

5. *Loan Reflows*. The Borrower/Recipient shall ensure that repayments of development loans, including from VODP2, are re-cycled to finance further loans to smallholder oil palm growers (at least until the NOPP target of 12,000 ha of smallholder plantations is reached). Such reflows are to be ring-fenced within a mechanism, acceptable to the Fund, and included within the scope of the Project's external audit.

5. *National Research on Oil Palm*. Within twelve months from the date of entry into force of this Agreement, a Memorandum of Understanding (MoU) shall have been concluded with the NARO for the research work to be carried out for oil palm, including the commitment to eventually establish a dedicated national research programme for oil palm.

6. *Planning, Monitoring and Evaluation*. The Borrower/Recipient shall ensure that (i) a Planning, Monitoring and Evaluation (PM&E) system shall be established within twelve (12) months from the date of entry into force of this Agreement, thereby allowing for the appropriate determination of the outcomes and impact of the Project components and (ii) a base line survey shall be undertaken in each hub within nine (9) months from the beginning of the investment.

7. *Project accounting software*. Within the 6 months of the the entry into force of this agreement, the LPA, shall have procured, installed and implemented a Project accounting software, acceptable to the Fund, capable of providing an audit trail that tracks expenditure by expense category, Project component and financier at all Project levels.

8. *Internal audit*. The LPA shall be responsible for the internal audit of the Project in accordance with appropriate terms of reference, including an obligation to provide at least a semi-annual internal report to be shared with the Fund.

9. *Legal Agreements*. The Borrower/Recipient shall ensure that the oil palm activities under component 1 shall be implemented in accordance with the following agreements:

- the Agreement entered into force between the Borrower/Recipient and the private sector company "Bidco", in April 2003, for the investments in the hubs where Bidco, or any of its subsidiaries, is the main private sector partner;

- the tri-partite Agreement entered into force amongst the Borrower/Recipient, Oil Palm Uganda Limited and the Registered Trustees of Kalangala Oil Palm Growers Trust, on 28 April 2006, laying out the roles and responsibilities of each party to the Agreement, for the investments in the hubs where such parties are relevant.

In addition the Borrower/Recipient shall undertake to cause, in consultation with IFAD, any relevant agreements with any other private sector companies or relevant organizations including representative of oil palm growers, as needed for the implementation of oil palm activities under this Project.

12. *District accounting*. The participating districts shall designate a part-time project specific accounts officer to facilitate the justification of advances by the Project.

Logical framework

Results Hierarchy	Indicators				Means of Verification			Assumptions and Risks
	Name	**Base-Line** /a (2018/19)	**Mid-Term** (2022/23)	**End Target** (2027/28)	**Source**	**Freq.**	**Resp.**	
Goal: *Inclusive rural transformation through oil palm investment /b*	1. District poverty rates /c	X	X	X	UBOS poverty maps	Baseline, mid & end	UBOS	
Development Objective: *Sustainably increase rural incomes through opportunities generated by the establishment of an efficient oil palm industry that complies with modern environmental and social standards*	2. Household gross income /d	X	X	X	Progr surveys	Baseline mid & end	PMU	▪ Peace and stability remain favourable for rural economic growth ▪ Socioeconomic infrastructure and services are attracted by oil palm-generated income ▪ GoU and private sector remain sensitive to inclusive and environmentally sustainable agric. Investment
	3. # of households receiving project services (*)	1,810	24,490	30,837	Progr. M&E	Annual	PMU	
Outcome 1: Sustainable supply chains for oil palm growers established	4. # of smallholder OP growers selling FFBs to processors	1,810 (37% W)	1,810 (37% W)	9,887 /e (30% W; 40% Y)	Progr. M&E	Annual	PMU	▪ International prices remain high enough for industry viability. ▪ Trade with neighbouring countries remains open
Outputs: 1.1. Smallholder oil palm plantations developed.	5. Area (ha) planted by smallholder OP growers, financed by development loan and other sources	4,700	13,700 500 14,200	16,700 3,000 19,700	Progr. M&E	Annual	PMU	▪ GoU/private sector honour commitments to invest /g ▪ Commercial farmers able to mobilize financing for expansion ▪ Self-standing smallholder model (no nucleus estate) proves viable ▪ Climate change does not negatively affect oil palm yields. ▪ A viable institutional model for sustainable provision of TSS is established. ▪ Farmers apply good agronomic practices. ▪ Proper operation and maintenance for transport infrastructure (roads and ferries) is ensured.
1.2 Smallholder OP growers' organizations able to source cost-effective good quality technical support services (TSS)	6. % of TSS costs paid directly by OPGs /f	0	n.a.	100	Progr. M&E	Annual	PMU	
1.3 Support infrastructures established	7. Km of access and farm roads constructed/ rehabilitated (*)	410	1,370	1,580	Progr. M&E	Annual	PMU	
1.4 Complementary processing capacity by private sector installed	8. Total CPO milling capacity installed in Uganda (Mt/hr)	40	60	100	Private sector	Annnual	PMU	

Results Hierarchy	Indicators				Means of Verification			Assumptions and Risks
	Name	**Base-Line** /a (2018/19)	**Mid-Term** (2022/23)	**End Target** (2027/28)	**Source**	**Freq.**	**Resp.**	
Outcome 2: Household livelihoods diversified and resilience increased.	9. # of households reporting an increase in food production or in income from a new income-generating activity (*) /h	0	8,910	15,310	Progr. surveys	Annual	PMU	
Outputs: 2.1 Households enabled to take up alternative economic opportunities.	10. # of persons trained in income-generating activities or production practices and/or technologies (*) /i	0	13,922 (50% W; 50% Y)	23,922 (50% W; 50% Y)	Progr. M&E	Annual	PMU	
2.2 Social risks mitigated.	11. # of households graduating from household methodologies programme	0	4,892	8,066	Progr. M&E	Annual	PMU	▪ HIV/AIDS transmission risks can be mitigated
	12. # of persons, whose ownership or user rights over land has improved (*) /j	0	10,708	16,193	Progr. M&E	Annual	PMU	
Outcome 3: Enabling environment created for sustainable scaling-up of oil palm investment	13. Total value of private sector investment in oil palm sector (USD million)	150	195	240	Private sector	Annual	PMU	▪ National policies remain conducive for private sector agricultural investment.
Outputs: 3.1 Policy and institutional arrangements for OP sector development established	14. # of policy, strategy and bill for oil palm development prepared and proposed to policy makers for approval (*)	0	2	3 /k	Progr. M&E	Annual	PMU	▪ Oil palm bill approved as an Act of Parliament ▪ GOU gives necessary priority to investment in research capacity for oil palm
3.2 National OP research capacity strengthened	15. % Increase of FFB yields achieved on demonstration plots through improved agronomy practices	0	5%	10%	NARO	Annual	NARO	

Notes:

(*) Indicators from IFAD's Results and Impact Management System (RIMS) Framework, presented at the Executive Board in April 2017.
/a Baseline indicators for oil palm include achievements of VODP and VODP2 in Kalangala District
/b Rural transformation is defined as a process in which rising agricultural productivity, increasing marketable surpluses, expanded off-farm employment opportunities, better access to services and infrastructure, and capacity to influence policy, all lead to improved rural livelihoods and inclusive growth.
/c Depending on Uganda National Household Surveys (UNHS). Most recent disaggregated poverty rates available are from UNHS 2012/13. The UNHS 2015/16 is currently ongoing and will be used to populate baseline data. Mid-term and end-targets will be populated based on baseline data.
/d Baseline data will be collected through baseline survey. Mid-term and end-targets will be populated based on baseline data.
/e At full development in 2028/89, a total 11,041 are expected to sell their FFBs to the processors.
/f This indicator is organization-specific. Baseline for KOPGT is 62%. End-target for all OPGs' organizations is 100%.
/g For the private sector, in Buvuma the key commitment is to establish the nucleus estate and CPO mill; in other areas the commitment is to establish a CPO mill to service a minimum 3,000 ha production cluster.
/h Assuming overlapping of 20% among persons trained in IGAs and agricultural technologies and 80% 'success rate' among households supported.
/i No discounting for overlapping among persons trained in IGAs and agricultural technologies.
/j Assuming it applies to 100% of OP growers and 20% of non-OP growers
/k Actually approved.